

"مونيتور": 2016 عام التنكيل بالشباب وحصد أرواحهم



الأحد 1 يناير 2017 11:01 م

أصدرت منظمة هيومن رايتس مونيتور اليوم تقريراً تحت عنوان "عام التنكيل بالشباب وحصد أرواحهم" ترصد ما وثقته من انتهاكات وجرائم ارتكبت من قبل سلطات الانقلاب بحق المواطنين في مصر خلال العام المنقضي 2016.

وذكرت المنظمة في تقريرها أن حالات القتل التي وثقتها خلال 2016 بلغت إجمالاً 1539 حالة قتل تنوعت ما بين تصفية جسدية وحملات أمنية ومهاجمات وقذائف مدفعية، كان لسيئات النصب الأكبر فيها حيث قتل فيها 1300 مواطن منهم 7 نساء و34 من الأطفال جميعهم في سيناء.

وتابع التقرير: وفي إضافة لحالات القتل خارج إطار القانون، قامت سلطات الانقلاب بتنفيذ حكم الإعدام ضد المعتقل السياسي "عادل حبارة"، بعد رفض المحكمة للطعن الذي تقدم به.

كما وثقت المنظمة 173 حالة تعذيب جماعي وفردى داخل مقر الاحتجاز بينها 60 حالة فردية والبقية تعذيب جماعي تسبب التعذيب الشديد فيها إلى قتل 32 معتقلاً سياسياً وجنائياً.

وبحسب مصدر حكومي بلغ إجمالي عدد المعتقلين داخل السجون قارب على 80 ألف معتقل وثقت المنظمة منها خلال 2016 المنقضي 4388 حالة اعتقال.

فيما وصل عدد المختفين قسرياً بحسب التوثيق في المنظمة ما يقرب من 1117 حالة اختفاء قسري، وبلغت حالات الإهمال الطبي على مستوى السجون عمومًا ما يقرب من 120 حالة في حاجة للعلاج، بينما توفي 104 في السجون ومقر الاحتجاز هذا العام نتيجة للإهمال الطبي كما وثقت المنظمة عدد حالات الاضراب داخل السجون وبلغت ما يقرب من 45 حالة إضراب احتجاجاً على الانتهاكات والجرائم المتواصلة.

وأكد التقرير أن مصر تحتل المرتبة الأولى في إصدار الأحكام الجرافية التي تقضي بالإعدام بحق مناهضي الانقلاب بعد أن بات القضاء سلاحاً ووسيلة انتقام وتصفية لخصومه السياسيين دون اعتبار لأدنى معايير نزاهة الأحكام القضائية أو عدالتها، فتعتمد القضاء بشقيه المدني والعسكري النزول إلى معترك السياسة وتجاهل قواعد العدالة القانونية والقضائية والجنائية في مقابل الامتيازات التي تقدمها سلطات الانقلاب التي غصت الطرف عن جميع الخروقات القانونية وسير القضايا والأحكام ولم تلتفت للمعايير الدولية ولا الحقوق الإنسانية في ظاهرة تهدر كل القيم الإنسانية والحقوقية التي لم تحدث في تاريخ المحاكم المصرية من قبل.

[رابط التقرير على المنظمة](#)